

د. السيد أبو النجاة

الإدارة بعد معركة العبور





فى رأى أنه برغم ما أفاض فى الكتاب من تقييم لمعركة العبور فى ٦ أكتوبر
الماضى ، وبرغم هذا التعبير البليغ الذى شاع بعد أن صكه قلم توفيق الحكيم فقال :
« لقد عبرنا الهزيمة » ، وبرغم ما سرده الباحثون من آثار هذا العبور على النواحي
السياسية والاجتماعية فى العالم العربى ، فإن هناك حقيقة لم تستهوا الكاتبين إليها
حتى الآن كما استهوتهم اعتبارات الذات ، فدبّجوا المقالات فى استعادة العرب
ثقتهم بأنفسهم ، ورد الاعتبار للكرامة العربية الجريحة ، واستعادة الأرض السليبة
والذود عن الحقوق المشروعة لشعب فلسطين . . ونسوا فى غمرة حماسهم للنصر
أن العامل المؤثر من خلف هذه النتائج كلها هو التخطيط الذى حدد وقت المعركة ،
وحشد الجهود العربية من حولها ، وجمع السلاح المتكامل من أشتات المصادر ،
وجّه الاتفاقيات والعمليات الصعبة والمحلية لمواجهة النفقات . هو القيادة الرشيدة
التي لم تضع وقت العرب فى الخطب الطنانة ، والشعارات الرنانة ، ولم تلهب شعور
الجماهير بالحديث عن إسرائيل « المزعومة » ، وعن ظلم الاستعمار ، وأساليب
الغدر والخيانة ، وعن الإباء وعدم التسليم بالهزيمة .
لقد توقفت القيادة عن الإسهاب المعتاد فيما فقدناه ، وعن سبّ الصهاينة

الملاعين ، والأمريكيين الكاذبين ، وعكفت على استقصاء نواحي القوة في إسرائيل ، وتدير الإمكانات لمواجهة هذه النواحي ، واستعراض البدائل لبدء المعركة ، واختيار الحل الأمثل من بينها . ثم لم تضع الممكن في طلب المستحيل ، كما يقول الدكتور محمود فوزي ، ولم تقم بأعمال بهلوانية في طلب التصفيق ، وإنما توقفت حين رأت التوقف أحكم من السير .

لقد كنت أنصت لأنور السادات في الساعات الحالكة فأتحيله محاسباً يصور حساب الأرباح والخسائر في كل حركة ، ويضبط ميزان المراجعة ليقارن بين المكاسب والتضحيات بعد كل مرحلة . كان مجلس الشعب يستقبله بالهتاف والتصفيق فلا يرد بغير الابتسام ، ويضع قبعته العسكرية على المنضدة ثم يقول : « باسم الله » ، ويحاضر في هدوء بدل أن يخطب في ثورة ، ويتحدث إلى العقل بدل أن يتملق العاطفة ، ويتجه إلى المجتمع الدولي بلغة الإنصاف بدل أن يتباهى بلغة القوة . فإذا ذكر رئيسة وزراء إسرائيل فهي « مسز مائير » وليست شيئاً أقل . ذلك ومدافعنا تلك الحصون ، وصواريخنا تملأ الجو .

هكذا « صنع » أنور السادات قرار العبور ولم « يصدره » فقط صنعه من مواد أولية كثيرة ألف بينها ، ثم راقب عملية الصنع ، وجعل يختبر الجودة ، حتى وصل إلى النقطة التي انتهى عندها « تزايد الغلة » بلغة الاقتصاديين ، فأوقف آلة الحرب قبل أن تدخل المعركة دور التصفية ، فإن أخذ العرب حقوقهم بالمفاوضة فذاك ، وإلا فعلى السياسة الأمريكية أن تشهر إفلاسها ليبدأ هو الحرب من حيث انتهى .

وكما كان للإدارة الرشيدة أثرها في تحقيق العبور ، وفي الحصول على نتائج إيجابية في الأيام الأولى من المعركة ، فقد كان لإهمال ناحية إدارية هامة هي الاتصال Communication أثره الكبير في الاختراق الإسرائيلي يومي ١٥ و ١٦ أكتوبر . فقد كشف التحقيق عن أن نتائج الاستطلاع لم تكن تبلغ بسرعة إلى القائد الأعلى ، وأن قواد الفرق الميكانيكية لم يكونوا قريبين من قواتهم ليعطوهم التعليمات اللازمة أولاً بأول . إن نقص الاتصالات العسكرية هو الذي سبب ثغرة الدفرسوار .

ومن وحى الروح الواقعية لأنور السادات أنه أمر بإطلاق حرية الكلمة والإفراج عن المعتقلين وإعادة القضية إلى أماكنهم وإلغاء الحراسة ، ليجعل من الجبهة الداخلية سنداً قوياً يمدّه بالأحرار الذين يدافعون عن حرياتهم ولا يسوق له المقيدين بالأغلال وهم عبء على المعركة ، لأنه ليس في قلوبهم ما يشدهم للقتال .

ثم واجه الرئيس واقع البلاد فلم يؤثر أهل الثقة وبخاصة أهل الخبرة ، لأنه عرف أن أهل الثقة ليسوا أهل نصيح بقدر ما هم أهل تأييد ، وأن أهل الخبرة - وقد بعدوا بأنفسهم عن المشاركة في تسيير الأمور على كره منهم - قد آن الأوان لإرضائهم والاستفادة بكفائاتهم .

ولم يستمع لقول من قال : « إن العبرة ليست بالريح وإنما هي بمدى استجابة المنشآت للأهداف الاشتراكية » ، وجعل شعاره السلامة المالية ، وعن طريقها عمل لتحقيق الأهداف القومية . وهكذا أخذ يحول الاشتراكية إلى وسائل عملية لزيادة الإنتاج ، رفع دخول العاملين وتوفير العملات الحرة ، ولم يقف عند ترديد الشعارات وعقد الاجتماعات وتنظيم الشلل وتوجيه المطالبات لرؤساء مجالس الإدارات .. هؤلاء الرؤساء الذين أصبحوا يشعرون أنهم على قدم المساواة مع باقي العاملين ، فلا يفصلون إلا بعد تحقيق ، ولا يوضعون في السجون إلا بحكم القضاء ، ولا يشتمون في الاحتفالات العامة لأنهم من نسل الرأسماليين وأتباع آدم سميث !

والحق أننا نجحنا اجتماعياً ولم ننجح اقتصادياً حتى الآن . نجحنا في رفع رءوس العاملين والفلاحين أمام أصحاب رءوس الأموال ، وفي تحريرهم من الإقطاع وتعليمهم قراءة الصحف ومتابعة أبناء العالم ، وقضاء الإجازة الصيفية على شاطئ البحر ، وتعليم أبنائهم في الجامعات وإيقادهم إلى أوروبا - وليس هذا بالشيء القليل من الناحية الاجتماعية - ولكننا لم ننجح حتى الآن في رفع دخولهم بما يوازي الارتفاع في الأسعار .

والسؤال الآن هو : كيف نتجه في سيرنا لنجعل من سياستنا الاقتصادية وعاء لما حققناه من نجاح اجتماعي ؟ إن السياسة الاقتصادية تظل حبراً على ورق مالم تأخذ الإدارة بيدها إلى ما تصبو إليه من آمال . والسبيل إلى إصلاح الإدارة

عسير بعض الشيء ، ولكن الذى يدعونى إلى السير فيه هو حرية الحركة التى هبأها لنا هذا العهد . لقد أصبح البوح بما فى الصدور ممكناً ، فعلى الإداريين أن يأخذوا مكانهم على الطريق مع السياسيين .

إن إصلاح الإدارة يأتى من باين كبيرين :

أولهما : تخليص القطاع العام من فائض العمالة .

وثانيهما : إطلاق يد المديرين فى إثابة المجتهد وعقاب المقصر .

أما عن الباب الأول فقد أعلننا مجانية التعليم فى المرحلتين الثانوية والجامعية ، ولم نتوسع فى إنشاء المعاهد وإعداد الأساتذة ، وإنما حشرنا أعداداً متزايدة من الطلاب فى الفصول والمدرجات دون أن نكفل لهم المستوى العلمى المطلوب ، ثم فرضت الخريجين على الشركات فغاصت بهم حتى أوشكت أن تغرق .

وأخبرنا تعليم اللغة الإنجليزية إلى المرحلة الثانوية توفيراً للعناية باللغة العربية فحق على خريجينا قول طه حسين : « إن أمة القرن العشرين هو الذى لا يعرف لغة أجنبية » فكيف بخريجينا وهم لا يجيدون اللغة العربية ؟

ولم نوجه الحاصلين على الشهادة الإعدادية بمجاميع قليلة من أول الأمر إلى المدارس الحرفية كالنجارة والبرادة والكهرباء والسباكة والحلاقة وغيرها ، كما لم نوجه الحاصلين على الثانوية العامة بمجاميع قليلة إلى المعاهد المهنية التى تخرج مساعدى الهندسة ومعاونى الصحة والعاملين فى الفنادق والمرضات فى المستشفيات . . . الخ . وبهذا كان يمكن أن نقصر دخول الجامعات على المتفوقين من الطلاب الذين يصلحون فعلاً لقيادة المجتمع فى مجالات تخصصهم ويجدون مقعداً يجلسون عليه ، ومعملات يتدربون فيه ، وأستاذاً يشرف عليهم فى دراساتهم وبحوثهم .

إن التعليم لم يعد ترفاً ذهنياً كما كان فى الماضى ، وإنما هو عملية استثمارية ، وما لم يعد على البلاد بأكثر مما أنفق فيه فهو عملية خاسرة . لقد أصبحت الدولة بالتعليم الجامعى فى خدمة الفرد ولم يعد الفرد فى خدمة الدولة . وإلا فما قيمة الأعداد الهائلة من الخريجين الجامعيين إذا كان نوعهم من مستوى يقل كثيراً عن المطلوب ؟ لقد طلبت مرة من أحد عمداء كلية الهندسة - وهو صديق - أن يرشح لى مهندساً

إلكترونياً فرد بالموافقة ، ولكننى قلت مستمراً : « أريد مهندساً ينتج » فعقب مستدركاً « أما المؤهل فنعم ، وأما الإنتاج فلا . . وكيف تريده أن ينتج وليس فى الكلية ورشة إلكترونية على الإطلاق ؟ » ، قلت : « إذن لماذا تدعون أنكم تخرجون مهندسين إلكترونيين ؟ » فقال فى صوت خفيض : « لعل من الأفضل حقاً أن نذكر فى شهادة البكالوريوس أن فلانا خرج من الكلية ولم يتخرج فيها ! » .

إن مشكلتنا الإدارية الأولى فى رأى هـى انخفاض مستوى الخريجين وإغراق شركات القطاع العام بهم ، فيثقلون كاهلها ويأكلون أرباحها . وفائضهم يزداد عاماً بعد عام ، فعلى أن نغير هذا الفائض كما عبرنا الهزيمة . ليس معقولاً أن يكون طلابنا جميعاً - دون طلاب العالم أجمعين - صالحين للجامعات . إن أكثرهم ليسوا طلاب علم وعمل ، وإنما هم طلاب خمسة وعشرين جنيهاً فى الشهر ، طلاب مكتب وكرسى فى مصلحة حكومية أو شركة من شركات القطاع العام . طلاب مركز اجتماعى له حقوق وليس عليه واجبات . ولست أفهم هذه الحماية لخرىجي الجامعات دون سواهم من المتعطلين والعجزة والمسولين . إن ذوى المؤهلات أقدر من غيرهم على أن يدبروا لأنفسهم سبل العيش ، ويكنى أن الدولة ساعدتهم حين علمتهم بالمجان .

وحتى تكون كل شركة على بينة من أمرها لابد أن يكون لها « حساب خدمات » ترحل إليه العمالة الزائدة التى فرضت عليها دون أن يتطلبها الإنتاج ، ثم يكون الحكم على مدى نجاحها برصيد أرباحها وهو القيمة المضافة . أما مرتبات المقيدين فى حساب الخدمات فتنتقل بالتدريج إلى حساب الأرباح والخسائر كلما احتاج العمل إليهم . ولابد أن يلغى نهائياً مبدأ توزيع الخريجين على الشركات ، ويترك لكل شركة أن تأخذ وأن تختار ما تحتاج إليه من العاملين ، فخير أن يكون فى السوق عاطلون من أن تنتشر البطالة المقنعة فى داخل الشركات فتربك أعمالها .

وإلى أن يتم هذا الإلغاء يحسن أن يكون التعيين مقصوراً على غير القاهرة والإسكندرية من المحافظات ، فهى أقل ازدحاماً بالعاملين ، وأكثر احتياجاً للإصلاح .

وتخفيضاً من الزيادة القائمة يحسن الإعلان عن استعداد الدولة لدفع نصف المرتب لكل سيدة ترغب في اعتزال الخدمة ولو إلى حين . فلا شك أن كثيرات منهن تقتضى ظروفهن العائلية بقاءهن في بيوتهن . إن في ذلك فائدة هُن وتوفيراً على الدولة .

وأما عن الباب الثاني فإن المديرين يمثلون الدولة التى هى صاحبة رأس المال . والدولة اختارت كلا منهم بعد فحص وتقليب ، فلماذا لا تضع ثقتها فيهم ؟ لماذا تطالبهم بالإنتاج وتغلّ يدهم عن الإصلاح ؟ هل معنى الاشتراكية أن يستوى الذين ينتجون والذين لا ينتجون ؟ وهل يصح في الأفهام أن يرتقى العامل بفعل الزمن ولا يرتقى بفعل ما يقدم من عمل ؟ وما فائدة الهرم الإدارى إذا كان الذى على قمته لا يملك الحكم على الواقفين في مواقع الإنتاج ؟

إن التخطيط لمعركة العبور كان بحكم الظروف مقصوراً على خط النار . أما ونحن نستعد الآن لمواجهة طويلة مع إسرائيل فلا عاصم اليوم من الهزيمة إلا أن نهض باقتصادنا . وليس يكفى لهذه النهضة أن نفتح الأبواب للأموال العربية والأجنبية ، بل لابد من القضاء على هذا الخلل الإدارى الذى يجرب كل شيء . لابد من تنظيم الأداة الحكومية بحيث تستجيب لمتطلبات أصحاب المصالح ، وتحشد عوامل الإنتاج لكي تتعاون في تحقيق أكبر عائد مستطاع .

إن الانفتاح الاقتصادى مفيد كل الفائدة بل هو ضرورى ، ولكنه في الوقت نفسه خطير كل الخطر ، فهو يزيد الطلب على السلع الاستهلاكية فيدعو إلى التضخم وارتفاع الأسعار إن لم يقابله زيادة في الإنتاج . وهو يحمل البلاد عبء فوائد رأس المال ، فلا بد أن يكون العائد من رأس المال أكبر من الفائدة عليه . إن رأس المال الأجنبي يفقد البلاد سيطرتها على مقدراتها إذا لم ينهض رأس المال الوطنى معه في الوقت نفسه . ولا عبرة بالتكنولوجيا الوافدة إذا بقيت ملك الأجانب وحدهم ، فالعبرة هى بانتقالها في الأجل الطويل إلى أيدي المصريين . إن الانفتاح الاقتصادى قد يدعو إلى « الرفاهية » الاقتصادية ، ولكنه لا يدعو بالضرورة إلى « التنمية »

الاقتصادية . وما نريده في بلد اشتراكي كبلدنا هو التنمية ، لأنها هي التي تعود بالخير على القاعدة .

لقد اعترفنا بأخطائنا في هزائمتنا السابقة مع إسرائيل فعبرنا في ٦ أكتوبر الماضي ، ويبقى أن نعتف بأخطائنا في الإدارة لنضعها أيضاً في الماضي ، ونضع الصحيح في الحاضر ، والتخطيط في المستقبل .
والله يهيئ لنا من أمرنا رشداً .